وزارة التموين والتجارة الداخلية

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠٠٥/٩/٢٢ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١٢/٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٩٢٥٢١٥ جنيهًا (فقط تسعمائة وخمسة وعشرون ألفًا ومائتان وخمسة عشر جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٨٦٢٨١١ جنيهًا (فقط ثمانمائة واثنان وستون ألفًا وثمانمائة وأحد عشر جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٦٢٤٠٤ جنيهات (فقط اثنان وستون ألفًا وأربعمائة وأربعة جنيهات لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/١٢/٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن